Rimak International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSN: 2717-8293

Rana Alaa BADRI ¹ & Khadija Zibar ALHMDANY²

THE IMPACT OF THE MORPHOLOGICAL AND SEMANTIC HERITAGE ON THE DECISIONS OF THE ARABIC LANGUAGE ACADEMY IN CAIRO - THE PLEURAL AS A MODEL

http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.4-3.16

Research Article

Received: 12/03/2021

Accepted: 27/03/2021

Published:

01/05/2021

This article has been scanned by **iThenticat**No plagiarism detected

Copyright © Published by Rimak Journal, www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih, Istanbul, 34093 Turkey All rights reserved

Abstract:

Praise be to God, Lord of the worlds, and blessings and peace be upon our master Muhammad, his family and all his companions. Our research sheds light on some of the decisions of the Arabic Language Academy in Cairo related to the pleural of words, represented by the work of the Committee of Words and Styles. The aim of the research is to show the impact of the morphological heritage first and the semantic Second in these decisions. The research is needed because in our contemporary life, the heritage interacts with hadith, and morphological study is needed by all Arabic speaking people every time and everywhere because it is the balance of Arabic. Knowing the meaning of the word in its ancient and modern use gives the researcher an idea about the relationship that binds them, and helps to discover the connection between them. The research was divided into two topics, the first carried the title (feminine sound plural and its implications in the decisions of the Council), and the second topic carried the title (broken pleural grammar and their connotations in the decisions of the Council). The second topic further divided into two types, the pleural of the few and the pleural of the abundance. Then the research was closed with the key findings of the results followed by the list of sources and references.

Key words: Heritage, Morphological, Semantic.

¹ Researcher, Bagdad University, Iraq, <u>Ranaalaa168@gmail.com</u>, <u>https://orcid.org/0000-0003-3166-4427</u>

² Pro. Dr., Baghdad University, Iraq, khadija0zabar@yahoo.com, https://orcid.org/0000-0003-1606-4212

أثر الموروث الصرفي والدلالي في قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرةم: الجموع أنموذجًا

رنا علاء بدري3 خديجة زبار الحمداني4

الملخص

إنّ بحثنا هذا يسلّط الضوء على بعض قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة المتعلقة بالجموع، والمتمثّلة بأعمال (لجنة الألفاظ والأساليب)، والهدف منه هو بيان أثر الموروث الصرفي أولاً، والدلالي ثانيًا في هذه القرارات؛ لأنّ حياتنا المعاصرة يتفاعل فيها الموروث بالحديث، والدراسة الصرفية يحتاج إليها جميع أهل العربية أتم حاجة في كل زمان ومكان؛ لأنَّها ميزان العربية، كما أنَّ معرفة دلالة الكلمة في استعمالها القديم والحديث يعطي للباحث تصورًا عن العلاقة التي تربط بينهما، وتساعده على اكتشاف صلة القربي فيما

فجاء البحث مقسمًا على مبحثين، حمل الأول عنوان (جمع المؤنث السالم ودلالته في قرارات المجمع)، وحمل المبحث الثاني عنوان (جموع التكسير ودلالاتها في قرارات المجمع)، وتضمّن الحديث فيه عن أبنية القلة وبعض أبنية الكثرة، ثم ختم البحث بأهم النتائج التي تمّ التوصّل إليها، ومن ثم قائمة المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: موروث، صرفي، دلالي.

المقدمة:

يعرف الجمع بأنَّه ما سلم بناء مفرده عند الجمع، ودلَّ على أكثر من اثنين بزيادة ألف وتاء في آخره (سيبويه، 1988، صفحة 3/ 395)، والغرض منه هو الإيجاز والاختصار؛ وذلك أنّ التعبير باسم واحد أخف من المجيء بأسماء متعددة (ابن يعيش، د.ت، صفحة 213/3)، ويطرد في جمع كثير من الأسماء منها (سيبويه، 1988، صفحة 394/3):

- علم المؤنث مطلقًا، نحو " هند هندات".
- ما في آخره تاء التأنيث اسمًا كان أو صفة، نحو "فاطمة فاطمات"، و "طلحة- طلحات"، و"قائمة- قائمات"،
 - ما في آخره ألف التأنيث المقصورة، أو الممدودة، نحو " ذكري ذكربات"، و"صحراء صحراوات".
 - صفة المؤنث الخُماسية الأصول، سواء أكانت بتاء التأنيث أو لا، نحو "جحمرش- جحمرشات".
- صفة المذكر غير العاقل، نحو " معدود- معدودات " قال تعالى: {وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامِ مَعْدُودَاتٍ} (البقرة: 203).
 - المصدر الذي يتجاوز ثلاثة أحرف، ويكون غير مؤكد لفعله، نحو " تعريف تعريفات".
 - مصغر المذكر غير العاقل، نحو " دُرَنْهم دربهمات".
- المركب الإضافي من أجناس ما لا يعقل المصدر بـ (ابن، وبنت، وذي، وذات)، نحو " ابن آوى بنات آوى"، و" ذي القعدة – ذوات القعدة".
 - الاسم الذي لم يعهد له جمع آخر كـ "التلفون تلفونات".

ويستثني من هذا الجمع ما كان على وزن " فَعْلاء –أفْعل"، و" فَعْلى – فَعْلان" (عصفور، 1998، صفحة 447). ومن أمثلته في قرارات المجمع القاهري ما يأتي:

أ- مُقْتَنَىات

جاء في القرار ((ترى اللجنة تسويغ استعمال لفظ: مُقْتَني، وجمعه: مُقْتَنيات، بمعنى: ما يُحتفظ به من الأشياء القيِّمة أو الثّمينة)) (حجازي، 2003، صفحة 3/ 352).

اعتمد هذا القرار على مذكرة (حجازي، 2003)الأستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي، تحدّث فيها عن كلمة "مُقْتَنَيات"، وبين أنَّها من الكلمات التي يستعملها المعاصرون في حديثهم، كقولهم: المُقْتَنَيات الفنية، ومُقْتَنَيات المتاحف، ومُقْتَنَيات المكتبات، وذكر أنَّها لم ترد في المعجمات بهذه الصيغة أو بصيغة المفرد، ولكن ورد بها الفعل (اقتني) بمعني (قَنَاه)، أي

Ranaalaa168@gmil.com في الباحثة، جامعة بغداد، العراق،

⁴ د. ، جامعة بغداد، العراق، khadija0zabar@yahoo.com

كسبه وجمعه واتخذه لنفسه لا للتجارة، ومنه الاسم (قُنْيَة) بمعنى ما يَقْنيه المرء ويعتز به، ونتيجة لما ورد في المعجمات يرى أنّه لا يوجد ما يمنع من استعمال اسم المفعول من "مُقْتَفًى" من الفعل "اقتى"، وجمعه جمع مؤنث سالم، للدلالة على ما يَتِمّ الحصول عليه من تحف أو مخطوطات، أو مطبوعات، أو أشياء ثمينة؛ ليكون رصيدًا في المتاحف والمكتبات والبيوت وغيرها.

دراسة القرار

يتضح من هذا أنّ المجمع أجاز استعمال هذه الكلمة بناء على ورود فعلها في معجمات اللغة، مع ملاحظة أن الدكتور محمود فهمي حجازي لم يذكر في مذكرته اسماء العلماء الذين تحدثوا عن هذا الفعل ومعناه، وقبل الخوض في دلالة الكلمة والأدلاء بأسماء العلماء الذين نقلوا لنا هذا المعنى لابد لي من التعرض إلى صياغة الكلمة ومعرفة آراء القدماء في الكلمة والأدلاء بأسماء العلماء الذين نقلوا لنا هذا المعنى لابد لي من التعرض الى صياغة الكلمة ومعرفة آراء القدماء في جمع اسم المفعول جمع مؤنث سالم، فقد بحثنا سابقاً طريقة اشتقاق اسم المفعول من الفعل، والفعل (اقتنى) على وزن (افتعل)، واسم المفعول منه يكون على وزن مضارعه مع ابدال حروف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل آخره فتكون صيغته (مُقتى) على وزن (مُفتَعَل)، ويلحظ أن هذا الاسم جاء على خمسة أحرف وخامسه ألف مقصورة، وهو متكون صيغته (الوأشياء يُعلم أنها منقوصة لأن نظائرها من غير المعتل إنما تقع أواخُرهن بعد حرف مفتوح، وذلك نحو: مُعْطًى ومُشْتَرَى، ذلك لأن مُعْطًى مُفْعَلٌ، وهو مثل مُخْرج، فالياء بمنزلة الجيم والراء بمنزلة الطاء، فنظائر ذا تدلّك على أنّه منقوص، وكذلك مُشْتَرى، إنّما هو مُفْتَعَلٌ... ومثل ذلك: هذا مَعْزًى ومَلْقَى... ومثل ذلك المفعول من سَلْقَيْتُه، وذلك قولك: مُسَلْقًى ومُسْلَنْقًى)) (سيبوبه، 1988، صفحة 3/ 1986).

والقاعدة الصرفية تنص على أن الاسم المقصور إذا كانت ألفه رابعة فصاعدًا، فإنّها تقلب ياء عند جمعها جمع مؤنث سالم من دون النظر إلى أصلها، وفيه قال سيبويه: ((وأمّا ما كانت ألفه زائدةً فنحو: حُبلى ومعْزًى... لا تكون تثنيته إلا بالياء؛ لأنّك لو جئت بالفعل من هذه الأسماء بالزيادة لم يكن إلّا من الياء كسَلْقَيْته، وذلك قولك: حُبليانِ، ومعْزَيانِ... وكذلك جمعُها بالتاء)) (سيبويه، 1988، صفحة 3/ 390).

وهذا ما ذكره من جاء بعده من العلماء (المبرد، د.ت، صفحة 2/ 232)، والعلة في قلب الألف إلى ياء في جمع المؤنث من دون الواو؛ لأن الياء أخف من الواو، فكان قلبها إلى الأخف أولى من قلبها إلى الأثقل (الأنباري، 1957، الصفحات 68-69). وعليه فإنّ ما جاء في القرار من جمع " مُقْتَىٰ" على " مُقْتَنَيات" يوافق القاعدة الصرفية التي قال بها العلماء.

أمّا من حيث الدلالة فأنبه هنا إلى أنّ أوّل من ذكر دلالة الفعل هو الخليل، إذ قال: ((قنا فلانٌ غَنَمًا يقنو ويَقْنَى... واقْتَنَى يَقْتَنِى اقتناء، أي اتّخذه لنفسه، لا للبيع. وهذه قِنْيةٌ، واتّخذها قِنْيةً: اتّخذها للنّسل لا للتّجارة)) (الفراهيدي(170هـ)، د.ت، صفحة 5/ 217).

ونُقل عن الكسائي أنّه قال: ((يقال أَقْنى واسْتَنقْى وقنَا وقَنيَّ إذا حفظ حياءه ولزمه)) (ابن منظور(711هـ)، 1414هـ، صفحة 15/ 202).

وحكى الأزهري عن أبي اسحاق الزجاج أن (أقنى) يأتي بمعنين أحدهما بمعنى أرْضَى، والآخر جعل الغِنى لصاحبه أصلاً ثابتًا، ومن هذا المعنى يقال: اقْتَنيتُ كذا وكذا، بمعنى عملت على أن يكون عِندي لا أخرجه من يدي (الأزهري، 2001م، صفحة 9/ 237).

وذكر الجوهري أنّ " قِنْيَة " وردت بكسر القاف وضمه للدلالة على الكسب (الجوهري(393ه)، 1956م، صفحة 6/ 2467).

وقال الصاغاني: يراد ب(اقْتناءك الشَّيء) جَمْعُك له إلى نَفَسك (الصاغاني، 1979م، صفحة 2/ 311). وجاء في لسان العرب ((قَنَوْت الشَّيء قُنُوّاً وقُنُواناً واقْتَنَيْتُه: كَسَبْتُهُ... والقِنْيَةُ: ما اكتُسب)) (ابن منظور (711هـ)، 1414هـ، صفحة 15/ 201).

وأخيرًا يتضح لنا أن الناظر إلى هذه النصوص يلحظ وجود صلة وثيقة بين هذه المعاني، ودلالة صيغة (افّتعل)، فقد بينت النصوص انحصار دلالة الفعل " اقتنى" على معنى:(الاتخاذ، والكسب، والجمع، والاحتفاظ بالشي)، وأنّ لبعض هذه المعاني أثر لا يستهان به، في توضيح خصوصية الصيغة الصرفية للفعل، في توجيه دلالات الألفاظ بناءً على اوزانها. كما أنّ معنى اسم المفعول وجمعه في الاستعمال المعاصر على ارتباط وثيق بمعنى فعله؛ وذلك أنّ اتخاذ الشيء وكسبه وجمعه والاحتفاظ به لغير بيع ولا تجارة يدل على قيمته الثمينة، وعليه فإنّ قرار المجمع كان مشروطًا بوجود الفعل (اقْتَىٰ) في معجمات اللغة من المادة نفسها للدلالة على ما يدل عليه الفعل.

ومن الجدير بالذكر أنّ عدم ورود اسم المفعول "مُقْتَىَ" في مادة (ق ن و) لا يعني عدم تعرّض القدماء إليه، فقد تبيّن من خلال البحث وروده في معجمات اللغة للدلالة على الاكتساب والأخذ والاحتفاظ على خلاف ما ذكره الدكتور محمود فهمي حجازي، ومن ذلك ما تحدّث به الجوهري، إذ قال: ((بازٌ مُقَرْنَصٌ، أي مُقْتنَى للاصطياد. وقد قَرْنصْتُهُ، أي اقْتنيته)) (الجوهري(393هـ)، 1956م، صفحة 3/ 1051).

المبحث الثاني: جموع التكسير ودلالاتها في قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة أولاً: جموع القلة ودلالاتها.

(1) أفعال:

يطرد عند العلماء (سيبويه، 1988، صفحة 3/ 571، 577، 591،585) في كل اسم لم يطرد فيه (أفْعُل)، ويشمل معتل الفاء كه (وقت وأوْقَات)، والمضعف، ك(لَبَب وألْبَاب)، وفي كل اسم ثلاثي على زنة " فَعْل" معتل العين، نحو (باب وأَبْواب)، وفي كل اسم ثلاثي صِحيح على زنة " فَعَل"، نحو (جَمَل وأَجْمَال)، و" فَعِل"، نحو(كَتِفِ وأكْتَافِ)، و" فِعَل" نحو (عِنَب وَأَعْنَاب)، و" فُعُل"، نحو (عُنُق وأَعْنَاق)، و" فِعِل"، نحو (إبل وآبالِ)، وَ" فِعْل"، نحو (حِمْل وأحْمَال)، و" فُعْل" نحو (جُنْد وَأجْنَاد)، و"فَعُل، نحو (عَضُد وأعْضَاد)،. واستثنى سيبويه مما يجمع هذا الجمع "فَعْلاً" صحيح العين و"فُعَلاً"؛ لأن الأول منهما قياس ِّجمعه يكون على " أَفْعُل" كـ (كَعْب وأَكْعُب)، وفيه قال: ((واعلم أنه قد يجيء في فَعْلِ (أَفْعَال) مكان أَفْعُل، قال الشاعر، الأعشى (الأعشى، 2010، صفحة 1/ 239):

وُجِدْتَ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ وَزَنْدُكَ أَثْقَبُ أَزْنَادِهَما

وليس ذلك بالباب في كلام العرب. ومن ذلك قولهم: أَفْراخٌ وأَجْدادٌ وأَفْرادٌ)) (سيبويه، 1988، صفحة 3/ 568). وقياس الآخر منهما أن يجمع جمع كثرة على "فِعْلان"، ويستغنى بهذا الوزن عن جموع القلة، كـ (صُرَد وصِردان) (سيبويه، 1988، صفحة 3/ 574)، ونظرًا لشيوع هذا البناء قال الفارسي فيه: ((أَفْعَالٌ: جَمْعٌ يستمرُّ في عامّةِ بنات الثلاثة التي هي على ثلاثة أحرف... فإذا تعدّى إلى ما عُدّي الثلاثة؛ كان في الثلاثة أمكن وأكثرَ)) (الفارسي، 1986، صفحة 203)، ويرى الزمخشري أنّ "أفْعَال" أعم أبنية القلة استعمالًا؛ لأنّه ورد في الأبنية العشرة (ابن يعيش، د.ت، صفحة 3/ 242)، ومن أمثلة هذا البناء في قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة ما يأتي:

أ- جمع "جِيْل" على " أَجْيَال"

جاء في القرار ((تجيز اللجنة لفظ "جيل وأجيال" بمعنى: أصناف من نوع واحد من المخترعات، متفاوتة في القوة والكفاءة، وإن تقارب زمان ظهورها)) (الألفاظ، 2017، صفحة 5/ 567).

اقترح إجازته الدكتور حسن الشافعي ببحث قدمه إلى المجمع (الألفاظ، 2017، صفحة 5/ 568)، ذكر فيه أن السابقين ربطوا كلمة "الجيل" بالزمن أساسًا، وبالتنوع أحيانًا، وجاءت الكلمة في الوسيط للدلالة على ((الأُمَّة، والجنْس من الناس؛ فالتَّرْك جيل، والرُّوم جيل، والقرن من الزمن وثلث القرن وجمعه أجيال)) (العربية، 2004، صفحة 150).

ويرى أنَّ الاستعمال الجديد للكلمة جمع بين المعنيين، ففيه التنوع والمدة معًا، وإن كانت الأخيرة تقل في بعض المخترعات حتى تكون أشهرًا أو أيامًا؛ كأجيال الطائرات، وأجيال الحاسبات، ونحوهما، غير أنّ الاستعمال الحديث في المعنى المذكور قد توسّع في الدلالة وشاع حتى كاد يغطى على الاستعمال القديم؛ لأنه يُنظر فيه إلى زيادة الكفاءة، مع الإغضاء عن الزمن، وان كانت بطبيعة الحال متتابعة متلاحقة.

وحجته في إجازة هذا القرار هو أنّ كلمة " الجيل" واضحة في معناها الجديد، مفردةً كانت أو جمعًا، ولها شاهد من استعمال القدماء "الأجيال" في أصناف البشر من تُرك وروم ونحوهما.

دراسة القرار

يتضح ممّا سبق أنّ المجمع أجاز هذا القرار بناءً على أمرين:

أحدهما: جمع الجيل على " أفْعَال" وهذا الوزن من الأوزان القياسية في جمع القلة.

الآخر: وجود شاهد لهذا الجمع عند القدماء للدلالة على أصناف البشر.

مع ملاحظة أنّ الدكتور حسن الشافعي لم يذكر في كلامه أسماء العلماء الذين تحدثوا عن جمع "جيل" على " أَجْيَال"، ولا عن الذين تكلموا عن معنى الكلمة في استعمالها القديم، واكتفى بقوله إنّ لهذا الكلمة شاهد عند القدماء؛ ولهذا بحثت في المدونة اللغة لمعرفة آراء العلماء في جمع الاسم على هذا البناء أولاً، وفي دلالته ثانيًا، وتبيّن أنّ العلماء أجمعوا على أنّ جمع الاسم على " فِعْل" يكون على " أفْعال، وفي مقدمتهم سيبويه، إذ قال:((وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فِعْلاً) فإنّك تكسّره على أفْعَال من أبنية أدني العدد، وهو قياس غير المعتل. فإذا كان كذلك فهو في هذا أجدرُ أن يكون. وذلك قولك: فِيْلٌ وأَفْيَال، وجِيْدٌ وأَجْيَادٌ، وميْلٌ وأَمْيَالٌ... وقد يجوز أن يكون ما ذكرنا فُعْلاً، يَعْنى أن الفِيْل يجوز أن يكون أصله فُعْلاً كُسر من أجل الياء، كما قالوا في أَبْيَنُ وبيضٌ... وإنَّما اقتصارُهم على أفْعَالِ في هذا الباب الذي هو من بنات الياء نحو: أَمْيَالٍ وَأَنْيَارٍ وَكِيْرٍ وَأَكْيَارٍ)) (سيبويه، 1988، الصفحات 3/ 591-592).

فكلام سيبويه واضح في قياسية جمع الاسم المعتل العين بالياء على زنة (فِعْل) على (أَفْعَال) حملاً على نظيره من الصحيح (حِمْل وأَحْمَال)، و(عِدْل وأَعْدَال).

وإلى هذا ذهب ابن السراج (السراج، د.ت، صفحة 2/ 438)، والزجاجي (عصفور(669هـ)، 1998م، صفحة 3/ 117)، وأبو على الفارسي، الذي قال:((وقد كُسَّروا المُعتلُّ منه في العَدَدِ (القليل) على أَفْعَال كما كُسَّروا الصحيح، وذلك جِيْدٌ وأَجْيَادٌ، وقالوا: دِيْكٌ وأَدْيَاكٌ، وفِيْلٌ وأَفْيَالٌ)) (الفارسي(377هـ)، 2010، صفحة 420)، وتلاهم في ذلك الصيمري (الصيمري، 1984م، صفحة 2/ 646)، والرضي (الاستربادي(686هـ)، 1982م، صفحة 2/ 93).

أمّا من حيث الدلالة فقد تبيّن أنّ الكلمة تدلّ في معجمات اللغة على الصنف من الناس، ويعدُّ الخليل هو أول من تحدّث عن جمع الكلمة ومعناها، إذ قال في مادة "ج ي ل": ((الجِيلُ: كلُّ صِنْفٍ من النّاس، التُّركُ: جِيلٌ، والصِّينُ: جِيلٌ، والصِّينُ: جِيلٌ، والطّيرُ؛ وتابعه في هذا الأزهري (الأزهري، 2001م، والعَرَبُ: جِيلٌ، وجَمْعُه أَجْيَال)) (الفراهيدي(170هـ)، د.ت، صفحة 6/ 179)، وتابعه في هذا الأزهري (الأزهري، 1908م، صفحة 1/ 507)، والزمخشري (الزمخشري(538هـ)، 1998م، صفحة 1/ 507)، والزمخشري (الزمخشري(1898هـ)، 1998م، صفحة 1/ 508).

وقد دلّت الكلمة أيضًا على الأمة، قال ابن دريد: ((الجِيل: الأمَّة من الناس)) (دريد، 1987م، صفحة 1/ 495)، وجاء في لسان العرب ((الجِيلُ: الأُمَّة، وقيل كَلُّ قَوْمٍ يَخْتَصُّون بلُغَة جِيلٌ)) (ابن منظور (711هـ)، 1414ه، صفحة 11/ 134)، وقد ورد بهذا المعنى عند الفيومي (الفيومي، د. ت، صفحة 1/ 116)، وذكر الزَّبيدي دلالة أخرى للجيل وهي القرن (الزبيدي، 1987م، صفحة 28/ 261).

فالملاحظ من هذا أنّ المعنى الأساسي للمفردة هو الصنف بدلالة اتفاق أغلب العلماء عليه.

يتضح ممّا تم ذكره أنّ المجمع تمسّك بما ذهب إليه القدماء من جمع " فِعْل" على "أفْعَال" أولاً، ومجيء الجيل بمعنى الصنف ثانيًا، وعليه فإنّ هذه الكلمة مفردة كانت أو جمعًا على اتصال وثيق بما أثبته القدماء في مصنفاتهم؛ لأنّ المعنى الغالب في " الجيل" هو الصنف على ما نصّ عليه الخليل، إلا أنّ المجمع أجاز التوسّع في دلالة المفردة بعدما كانت مقيدة بدلالتها على أصناف الناس بحسب لغاتهم، لتنتقل من المعنى الخاص الذي اقتصرت عليه قديمًا إلى المعنى العام الذي يشمل مختلف أصناف الشيء الذي يستخدمه الانسان كالسيارات والطائرات والحاسبات وغيرها، وهذا من قبيل التوسع في الدلالة، مع المحافظة على المعنى الأساسي وهو الصنف.

(2) أَفْعُل

ذهب الصرفيون (سيبويه، 1988، صفحة 3/ 567) إلى أنّ " أَفْعُلاً" يطرد في كل اسم ثلاثي صحيح الفاء والعين على زنة " فَعُل" ك (نَسْر وأَنْسر)، و(كَعْب وأَكْعب)، وندر فيه جمع معتل العين ك(عَيْن وأَعْيُن)، و(سَيْف وأَسْيُف)؛ لاستثقال الضمة على الياء والواو، ويطرد كذلك في كل اسم رباعي مؤنث بلا علامة في آخره ثالثه حرف مد ك(عقاب وأعْقب)، و(يمين أَيْمن)، وشذّ فيه جمع المذكر ك (عتاد وأَعْتد)، والمؤنث بعلامة ك(صحيفة وأَصْحف) ونحوها، ومن أمثلته في قرارات المجمع ما يأتي:

جمع ذِراع على أَذْرُع

جاء في القرار ((تجيز اللجنة "ذراع" وجمعها "أذرع" بمعنى: قُوَى خفية فاعلة، وقد تكون ظاهرة؛ على سبيل المجاز، ولكونه مقبولًا في عرف الاستعمال اللغوي)) (الألفاظ، 2017، صفحة 5/ 288).

اقترح له الدكتور إبراهيم الدسوقي ببحث قدمه إلى اللجنة (الألفاظ، 2017، صفحة 5/ 289)، ذكر فيه أنّه يرد على ألسنة مستعملي اللغة وأقلامهم استعمال كلمة "أذرع" للدلالة على المعنى المشار إليه في القرار على سبيل المجاز، ومثاله قولهم: "تسعى بعض الجهات لإيجاد أَذُرُع لها بين الصحفيين"، و" الأَذْرُع تقوم بتنفيذ المطلوب منها في كل الوزارات". واحتج له بما ورد في معجمات اللغة أنّ الذّرَاع: يراد به اليدُ من كلّ حيوان، وذراعُ القناة: صدرها لتقدُّمه كتقدم الذّراع، ونتيجة لهذا يرى أن الاستعمال المعاصر صحيح لغويًا، ومقبول في عرف الاستعمال اللغوي.

دراسة القرار

يظهر مّما سبق أنّ الدكتور إبراهيم الدسوقي لم يذكر في حديثه أسماء العلماء الذين نقل عنهم، وتحدّث عن دلالة هذه الكلمة بشكل عام في المعجمات اللغوية، وقبل الحديث عن دلالة الكلمة وجمعها في المدونة اللغوية، ونسبة الآراء إلى أصحابها، لابد لي أن أذكر رأي علماء الصرف في جمع الاسم الرباعي على زنة (فعال) على (أفعُل)، وفيه قال سيبويه ((وأما ما كان من هذه الأشياء الأربعة مؤنثا فإنهم إذا كسروه على بناء أدنى العدد كسروه على أفعُل، وذلك قولك: عناق وأعْنُق)) ((وقالوا: ذِراع وأَذْرُعٌ حيث كانت مؤنثة، ولا يجاوز بها هذا البناء وإن عنوا الأكثر، كما فعل ذلك بالأكف والأرْجُل)) (سيبويه، 1988، صفحة 3/ 606).

وفي هذا النص دليل على أن الاسم الذي يكون على زنة " فِعال " حكمه أن يكسر على بناء" أفْعُل" ويشترط فيه: أن يكون اسمًا مؤنثًا من غير علامة دالة عليه، وقبل آخره حرف مد، ومع هذا استعمل " ذِراع" للمذكر أيضًا وتمكن فيه، فقد حكى سيبويه عن الخليل أنّه قال: ((ذِراعٌ كثُر تسميتُهم به المذكّر، وتمكّن في المذكّر وصار من أسمائه خاصَّة عندهم، ومع هذا أنهم يصفون به المذكر، فيقولون: هذا ثوبٌ ذِراعٌ. فقد تمكن هذا الاسمُ في المذكر)) (سيبويه، 1988، صفحة 3/ 236). وصرّح بما نص عليه سيبويه ابن قتيبة (الدينوري(276هـ)، د. ت، صفحة 288)، وأكد المبرّد ذلك بقوله: ((فإنّ أدنى العدد في ذلك أن تقول فيه أَفْعَال... فأمّا دار فإنّهم استغنوا بقولهم: أدْوُر عن أن يَقُولُوا أَفْعَال لأنّهما لأدنى العدد، والمؤنّث يقع على هذا الوزْن في الجمع، ألا تراهم قالُوا: ذِرَاع وأَذُرُعٌ وكراع وأَكُرُعٌ)) (المبرد، د.ت، صفحة 2/ 204).

وذهب ابن السراج إلى ذلك بقوله: ((اعلم: أَنَّ ما كَانَ مِنْ هذهِ الاسماءِ التي تجيءُ بالزيادة على أربعةِ أَحرفِ وهي مؤنثةٌ فجمعها في القليلِ على "أَفْعُلِ"... وأمَّا فِعَالُ: فنحو ذِراعٍ وأَذُرُعٍ، ولا يجاوزونها هذا)) (السراج، د.ت، صفحة 3/8). وفي هذه النصوص دليل على أنّ جمع الاسم الرباعي المؤنث الذي لم تلحقه علامة تأنيث يكون قياسه لأدنى العدد على "أَفْعُل" من دون غيره من أبنية القلة، وقد أخذ بها من جاء بعدهم (الفارسي(377هـ)، 2010، صفحة 415). وعليه فإنّ المجمع في قراره هذا قد وافق جمهور الصرفيين في أنّ أفْعُلاً يجمع عليه ما كان رباعيًا مؤنثًا ثالثه حرف مد.

ثانياً: جموع الكثرة ودلالاتها فَعَائل

ذهب جمهور العلماء (سيبويه، 1988، صفحة 606/31، 610، 631)، إلى أنّ هذا البناء يكون جمعًا لكل اسم رباعي مؤنث قبل آخره حرف مد سواء مختومًا بالتاء كان أم مجردًا منها، فاندرج فيه خمسة أوزان مختومة بالتاء، هي: (فَعَالَة) ك (سحابة وسحائب)، و(فِعالة) ك (رسالة ورسائل)، و(فُعَالة) ك (ذؤابة وذوائب)، و(فَعُولة) ك (حمولة وحمائل)، و(فَعِيلة) ك (صحيفة وصحائف).

وخمسة أخرى من غير تاء، هي:(فِعال) مؤنثًا، نحو (شِمال وشمائل)، و(فَعال)مؤنثًا، نحو: (شَمال وشمائل)، و(فَعال)، نحو (عجوز وعجائز)، و(فَعِيل)، نحو (سعيد" اسم امرأة " وسعائد). وأجاز بعض العلماء (مالك، 1967م، صفحة 277)، جمع الوصف على زنة (فعيلة) التي بمعنى فاعل على " فعائِل" باطراد، ومن أمثلة هذا البناء في قرارات المجمع ما يأتي:

جمع فَعِيلِ المذكّر على فعائِل

جاء في القرار ((تقترح اللجنة عدم تخطئة جمع "فعيل" المذكر على "فعائل"؛ لوجود نظائر له في الاستعمال القديم، وللحاجة إليه في الاستعمال المعاصر)) (الألفاظ، 2017، صفحة 5/ 161).

كان الباعث لهذا القرار البحث (الألفاظ، 2017، الصفحات 5/ 162- 168)، الذي تقدم به الدكتور ابراهيم عبد المجيد ضوة إلى اللجنة، اقترح فيه عدم تخطئة جمع " فَعِيل" المذكر على فعائل؛ لشيوعه في اللغة المعاصرة ومن أمثلة ذلك قولهم: "بديع: بدائع"، و" بديل بدائل"، و" جميل: جمائل"، و " حديد: حدائد"، وذكر أن في هذا الاستعمال مخالفة لما نصت عليه قواعد اللغة، مستشهدًا على هذا بما ذكره ابن مالك من قوله:

وبفعائِل اجْمَعَنْ فَعَالَهْ ﴿ نَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهُ (الناظم، 2000، صفحة 555)

وما تحدث به ابن هشام، ونصه ((فَعَائل، وَيَطَّرِد في كل رباعي، مؤنث ثالثه مَدَّة، سواء كان تأنيثه بالتاء، كسَحَابة وصَحِيفة وحَلُوبة، أو بالمعنى، كشَمَال وعَجُوز وسَعِيد، علم امرأة)) (الأنصاري(761هـ)، 2007م، صفحة 4/ 321)، وما ذكره الأشموني (الأشموني(900هـ)، 1998، صفحة 1/ 693).

ثم ذكر بعد هذا ما يؤيد اقتراحه اعتمادًا على وجود نظائر لهذا الجمع في معجمات اللغة، ومن ذلك قول الخليل في جمع "حليل" على "حلائل (الفراهيدي(170هـ)، د.ت، صفحة 3/ 27)، وقوله في جمع " قَبيح" على" قبائح (الفراهيدي(170هـ)، د.ت، صفحة 3/ 54).

وقول سيبويه في جمع " أفيل" على "أفائل"، والأفائل هي حاشية الإبل" (سيبويه، 1988، صفحة 3/ 605)، وكذلك ما ذكره الجوهري في هذا الجمع (الجوهري(393هـ)، 1956م، صفحة 4/ 1624).

وما ذكره ابن دريد في الاشتقاق من جمع " سريح" على سرائح (دريد(321هـ)، 1991م، صفحة 113)، وما اورده ابن عباد في المحيط من جمع " حبير" على " حبائر (عباد(385هـ)، 1994م، صفحة 3/ 90)، وجمع خَطِيْر على خَطَائِر (عباد(385هـ)، 1994م، صفحة 4/ 285).

وما ذكره الجوهري في جمع "عجيب" على " عجائب" (الجوهري(393هـ)، 1956م، صفحة 1/ 177)، وما قاله أبو سهل الهروي في جمع "شريب" على " الهروي، 1420هـ، الصفحات 868-869) ، وفي " نفيس " على " نفائس" (الهروي، 1420هـ، صفحة 867).

وما أدلى به الزمخشري من جمع "صحيح" على" صحائح" (الزمخشري(538هـ)، 1998م، الصفحات 1/ 537-538)، وما جاء في اللسان من جمع "السديف" على "سدائف وسِداف"، وهو السنام (ابن منظور(711هـ)، 1414هـ، صفحة 9/ جاء في اللسان من جمع "السديف" على "وصائد" (المرادي، 2001، الصفحات 3/ 1402-1403).

وما صرح به الفيومي من جمع "ضريح" على "ضرائح" (الفيومي، د. ت، صفحة 2/ 360)، وكذلك جمع" ضمير" على "ضمائر (الفيومي، د. ت، صفحة 2/ 364)، وما ذكره الفيروز آبادى في جمع "حديد" على "حدائد وحديدات (الفيروزآبادي، 2005م، صفحة 267)، وجمع "صنيع" على "صنائع (الفيروزآبادي، 2005م، صفحة 270)، وجمع "مديح" على "مدائح"، (الفيروزآبادي، 2005م، صفحة 240)، وجمع "فريد" على "فرائد" (الفيروزآبادي، 2005م، صفحة 305).

وكذلك نص الزَّبيدي على جمع " قَتِير" على " قتائر" (الزبيدي، 1987م، صفحة 13/ 364)، هذا خلاصة ما عرضه الدكتور ابراهيم ضوّة في بحثه.

دراسة القرار

تبين من خلال الرجوع الى المدونة اللغوية أن الاسم على بناء " فَعِيل " يُجمع في القليل على " أفْعِلة"، وفي الكثير على " فُعُل " و" فُعلان"، ومثاله في جمع " رَغِيف" " أرْغِفة" و" رُغُف" و" رُغفان"، هذا بابه كما يقول العلماء (السراج، د.ت، صفحة 2/ 449)، وعليه القياس، وما عدا ذلك يحفظ ولا يقاس عليه، غير أنّه ورد عن العرب جمع بعض الكلمات التي تكون على زنة " فَعِيل" على " فعائل"، وقد ذكرنا فيما سبق القاعدة الصرفية الخاصة بهذا البناء، واتضح أن " فَعِيل" لا يجمع على هذا الوزن إلا إذا كان لمؤنث معنوي ك "سعيد وسعائد"؛ ولذلك خرجها الصرفيون على حمل " فعيل" المذكر على " فعيلة " بالتاء، ومثل له سيبويه بـ" أفائِل" في جمع: " أفيل"، إذ قال: ((وقد قالوا: أفيلٌ وأفائِل، والأفائِل: حاشية الأبل، كما قالوا: ذنوب وذنائب، وقالوا أيضًا: إفالٌ، شبهوها بفصال حيث قالوا: أفيلةٌ)) (سيبويه، 1988، صفحة 3/ 409)، وإلى هذا ذهب ابن السراج (السراج، د.ت، صفحة 2/ 449)، وابن الأثير (الأثير، 1420ه)، وغيرهم (الاستربادي(686)، 1982م)، صفحة 2/ 219).

وعليه فإن جمع " فَعِيل" على "فعائِل" لم ينكره علماء الصرف؛ وقد شبه بعضهم هذا البناء بـ(فعيلة)، كما أشار إلى ذلك سيبويه ومن سار على خطاه، ومنهم من وصفه بالقليل والنادر، على الرغم من كثرة الشواهد التي تؤيد وجود هذا الجمع في لغة العرب، ومن الملاحظ أن الدكتور الضوة استشهد في بحثه بما ذكره سيبويه غير أنه لم يكمل ما قاله سيبويه بشأن هذا الجمع، كما استشهد بما قاله المرادي ووصفه له بالنادر، وقد أشار إليهما ضمن ما ذكره لأصحاب المعجمات، ولم يفصلهما عنهم، ومهما يكن من أمر فإن ما ذكره القدماء ومن جاء بعدهم من شواهد كان لها الأثر الكبير في توجيه هذا القرار بصيغته النهائية، إذ استند عضو الجمع في إجازة هذا الجمع على مقولات ائمة اللغة كالخليل وسيبويه وابن دريد وابن عباد والجوهري وأبي سهل الهروي وابن سيده والزمخشري وابن منظور والمرادي والفيروز آبادي والنبدي، والتي تثبت جمع " فَعِيل" المذكر على " فعائِل".

الخاتمة

أهم النتائج التي تم التوصل إليها فيما يأتي:

- 1. جمع مقتنى على مقتنيات، بينت فيه، أن ما جاء في القرار يوافق القاعدة الصرفية التي قال بها العلماء كما أن معنى اسم المفعول وجمعه في الاستعمال المعاصر على ارتباط وثيق بمعنى فعله؛ وذلك أن اتخاذ الشيء وكسبه وجمعه والاحتفاظ به لغير بيع ولا تجارة يدل على قيمته الثمينة.
- 2. جمع جيل على أجيال، ذكرت فيه أن المجمع في قراره هذا تمسك بما ذهب إليه القدماء من جمع " فِعْل" على "أَفْعَال" أولاً، ومجيء الجيل بمعنى الصنف ثانيًا، إلا أن المجمع أجاز التوسع في دلالة المفردة بعدما كانت مقيدة بدلالتها على أصناف الناس بحسب لغاتهم، لتنتقل من المعنى الخاص الذي اقتصرت عليه قديمًا إلى المعنى العام الذي يشمل مختلف أصناف الشيء، وهذا من قبيل التوسع في الدلالة، مع المحافظة على المعنى الأساسي وهو الصنف.
- 3. جمع ذراع على أذرع، بينت فيه أن الاسم الذي يكون على زنة " فعال" حكمه أن يكسر على " أَفْعُل" ويشترط فيه: أن يكون اسمًا مؤنثًا من غير علامة دالة عليه، وقبل آخره حرف مد، ك (ذراع)، وقد استعمل هذا الاسم للمذكر أيضًا وتمكن فيه، وعليه فإن المجمع في قراره هذا قد وافق جمهور الصرفيين في أن أَفْعُلاً يجمع عليه ما كان رباعيًا مؤنثًا ثالثه حرف مد.
- 4. جمع "فعيل" المذكر على فعائل، بينت فيه أن جمع " فَعِيل" على "فَعائِل" لم ينكره علماء الصرف، وأن ما ذكره القدماء ومن جاء بعدهم من شواهد كان لها الأثر الكبير في توجيه هذا القرار بصيغته النهائية، إذ استند عضو الجمع في إجازة هذا الجمع على مقولات ائمة اللغة كالخليل وسيبويه وابن دريد وابن عباد وغيرهم.

المراجع

ابن هشام الأنصاري(761ه). (2007م). أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك (المجلد الأولى). القاهرة: مطبعة المدني. أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري. (1957). أسرار العربية. (محمد بهجت البيطار، المحرر) دمشق: مطبعة الترقي.

أبو الحسن علي بن محمد الأشموني(900هـ). (1998). شرح الاشموني لألفية ابن مالك ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى. (المجلد الأولى). بيروت: دار الكتب العلمية.

- أبو الحسن على بن مؤمن ابن عصفور. (1998). المقرب. (تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمّد معوّض، المحرر) لبنان: دار الكتب العلمية.
- أبو الحسن على بن مؤمن بن محمد بن على ابن عصفور(669هـ). (1998م). شرح جمل الزجاجي، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى . (المجلد الأولى). (فواز الشعّار، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
 - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. (د.ت). المقتضب . (محمد عبد الخالق عضيمة، المحرر) بيروت: عالم الكتب.
- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن ابن منظور (711هـ). (1414هـ). لسان العرب ، (711هـ)، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الثالثة. (المجلد الثالثة). بيروت: دار صادر.
- أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري(538هـ). (1998م). أساس البلاغة (المجلد الأولى). (محمد باسل عيون السود، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
- أبو بكر محمد ابن السراج. (د.ت). الأصول في النحو، تح:عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت. بيروت: دار الرسالة.
- أبو بكر محمد بن دريد. (1987م). جمهرة اللغة (المجلد الأولى). (رمزي منير بعلبكب، المحرر) بيروت: دار العلم للملايين
- أبو بكر محمد بن دريد(321هـ). (1991م). الاشتقاق (المجلد الأولى). (عبد السلام هارون، المحرر) بيروت: دار الجيل. أبو عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي(170هـ). (د.ت). العين. (تح : د. مهدي المخزومي، ود. ابراهيم السامرائي، المحرر) دار ومكتبة الهلال.
- أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(377هـ). (2010). التكملة (المجلد الثانية). (كاظم بحر مرجان، المحرر) بيروت: عالم الكتب.
- أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (377 هـ) الفارسي. (1986). المسائل العضديات (المجلد الاولي). (تح: د على جابر المنصوري، المحرر) بيروت: مكتبة النهضة العربية.
- أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علىّ المرادي. (2001). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (المجلد الأولى). (عبد الرحمن على سليمان، المحرر) القاهرة: دار الفكر العبي.
- أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(276هـ). (د. ت). أدب الكتّاب (المجلد د. ط). (محمد على دالي، المحرر) مؤسسة الرسالة.
- أبو محمد عبدالله بن على الصيمري. (1984م). التبصرة والتذكرة (المجلد الأولى). (فتحي احمد مصطفى، المحرر) دمشق: دار الفكر
- أبو منصور محمد بن احمد (370هـ) الأزهري. (2001م). تهذيب اللغة (المجلد الأولى). (تح: محمد عوض مركب،، المحرر) بيروت: دار إحيار التراث العربي.
- أحمد بن محمد بن علي ، أبو العباس الفيومي. (د. ت). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. بير وت: المكتبة العلمية. إسماعيل بن حماد الجوهري(393هـ). (1956م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (المجلد الأولى). (تح: احمد عبد الغفور، المحرر) بيروت: دار العلم للملايين.
 - الأساليب لجنة الألفاظ. (2017). الألفاظ والأساليب. القاهرة: دار أخبار اليوم.
- الصاحب اسماعيل بن عباد(385هـ). (1994م). المحيط في اللغة (المجلد الأولى). (محمد حسن آل ياسين، المحرر) بيروت: عالم الكتب
- الصاغاني. (1979م). التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية. (تح: عبد العليم الطحاوي، وآخرون، المحرر) القاهرة.: مطبعة دار الكتب.
- بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك ابن الناظم. (2000). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (المجلد الأولى). (محمد باسل عيون السود، المحرر) دار الكتب العلمية.
- رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي(686هـ). (1982م). شرح شافية ابن الحاجب. (محمد نور الحسن، وآخرون، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
- سَلَمة بن مسلم العَوْتِي. (1999م). الإبانة في اللغة العربية (المجلد الاولى). (عبد الكريم خليفة، وآخرون، المحرر) سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة.
 - سيبويه. (1988). الكتاب (المجلد الثالثة). القاهرة: الخانجي.
- سيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي. (1987م). تاج العروس من جواهر القاموس (المجلد الثانية). (على هلالي وآخرون، المحرر) الكويت: مطبعة حكومة الكويت.

- علي بن اسماعيل بن سيده(458هـ). (1973م). المحكم والمحيط الاعظم في اللغة (المجلد الاولى). (محمد علي النجار، المحرر) القاهرة: جامعة الدول العربية.
- مبارك محمد الشيباني الجزري أبي السعادات مجد الدين بن الأثير. (1420هـ). البديع في علم العربية (المجلد الأولى). (فتحي أحمد على الدين، المحرر) السعودية: جامعة أم القرى.
- مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. (2005م). القاموس المحيط (المجلد الثامنة). (محمد نعيم العرقسوسي، المحرر) بيروت: مؤسّسة الرسالة.
 - مجمع اللغة العربية. (2004). المعجم الوسيط (المجلد الرابعة). القاهرة: الشروق الدولية.
- محمد بن عبدالله أبو عبدالله جمال الدين ابن مالك. (1967م). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. (محمد كامل بركات، المحرر) دار الكتب العلمية.
- محمد بن علي بن محمد ، أبو سهل الهروي. (1420هـ). إسفار الفصيح (المجلد الأولى). (أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، المحرر) السعودية: الجامعة الإسلامية.
 - مسعود عبد السلام حجازي. (2003). الألفاظ والأساليب. القاهرة: الشركة القومية.
 - موفق الدين ابن يعيش. (د.ت). شرح المفصل. القاهرة: المطبعة المنيرية.
- ميمون بن قيس بن جندل الأعشى. (2010). ديوان الأعشى الكبير (المجلد الاولى). (تح: د. محمود إبراهيم محمد الرضواني، المحرر) قطر: مطبعة قطر الوطنية.